ملامح العنف ضد المرأة (عربيًّا وعالميًّا)

استعراض لبعض الأدبيات البحثية في العلوم الاجتماعية

Features of Violence against Arabic & Foreign Women: A Review of some of the Research Literature in Social Sciences

د. حنان أمين اسماعيل

مدرس علم الاجتماع – كلية الدراسات الإنسانية بنات

فرع الدقهلية – جامعة الأزهر

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الملخص:

الهدف الرئيس:

يهدف البحث إلى استعراض ومناقشة التراث البحثى الاجتماعي حول ممارسة العنف ضد المرأة بأنماطه المختلفة؛ الجسدية والمعنوية، وذلك على المستوى العربي والعالمي. وهو ما قد يفضي إلى التنبيه إلى مدى خطورة هذه المشكلة/ الظاهرة، وكذا تشكيل معرفة علمية بشأن أوجه التشابه والاختلاف والتمايز المتعلق بها على مستويات متباينة؛ عربيًا وعالميًا.

أهم نتائج الدراسة:

١- إن ممارسة العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، يعد بمثابة وباء عالمى يهدد حياة النساء والفتيات، وذلك وفق بيانات وإحصاءات المنظمات الدولية المعنية برصد هذه الظاهرة.

٢- يؤدي الفهم الخاطئ للدين والعصبية الشديدة والنظرة المجتمعية التقليدية والنمطية لدور المرأة التقليدى إلى ممارسة العنف ضدها.

٣- وجود علاقة إرتباطية بين الفقر والعنف الموجه ضد النساء، ومن ثم إضعافهن إجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً..إلخ.

٤- أهمية الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية لظاهرة تأنيث الفقر، كأحد أوجه العنف الممارس ضد المرأة.

٥- العنف الممارس ضد المرأة يشكل أحد أهم معوقات التنمية.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة- العنف النفسى والجسدى – عنف العادات والتقاليد – تأنيث الفقر – العنف المجتمعى.

Abstract

This research aims to review the research literature on violence against women in its various forms, namely: psychological and physical, violence of men against women, violence of customs and traditions, and the phenomenon of feminization of poverty as one of the poverty aspects against women.

- The study concluded the following most important results:

1- The practice of violence against women in its various forms, represents a global epidemic threatens the lives of women and girls, according to the data and statistics of international organizations.

2- Misperception of religion, extreme nervousness and traditional and stereotypical societal perception of women's traditional role leads to violence against them.

3- There is a correlation between poverty and violence against women, and thus weakening them socially, culturally and economically. And so on.

4- The importance of the social and economic dimensions of the phenomenon of feminization of poverty, as one of the aspects of violence against women.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Key words: Violence against women- Psychological & Physical violence – Violence of Customs & Traditions – Feminization of Poverty – Societal Violence

تمهيد:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من أخطر الآفات الإجتماعية الراهنة التى تجتاج أغلب مجتمعات العالم بصفة عامة؛ فقد إزداد إنتشار السلوك العدوانى فى كثير من مجتمعات العالم، وأصبح العنف ضد المرأة ظاهرة إجتماعية تعكس الجانب الإنحرافى المهدد للبنية الإجتماعية للأسرة والمجتمع. وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسدية ونفسية وإجتماعية للمعتدى عليها، لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة فردية فحسب، بل أصبحت ظاهرة إجتماعية تهدد أمن وإستقرار المجتمع على حد سواء. ومن ثم جاء تقرير الأمم المتحدة [١] ليعبر عن أشكال العنف المختلفة ضد المرأة حول العالم مثيرا للشجون والألم، وكاشفًا عن حجم الإنتهاكات الصارخة، التى تتعرض لها النساء حول العالم. و قد شملت حالات التقرير المحلى والقومى والإقليمى والدولى، فيما يتعلق بأشكال العنف التى تواجهها المرأة حول العالم، حيث يرى التقرير أن العنف الموجه ضد المرأة هو عنف قائم على أساس نوع الجنس، (وهو العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها إمرأة، أو العنف الذى يمس المرأة على نحو جائر ويشمل الأعمال التى تلحق ضررا أو ألما جسديا أو عقليا أو جنسيا بها، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية)، كما يرى التقرير ذاته أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على ثقافة بعينها أو إقليم بعينه أو بلد بعينه؛ فالعنف ضد المرأة يوجد فى كل مكان تقريبا، لكن درجة شدته، ومدى قبوله، تختلف من مجتمع لآخر ومن سياق إجتماعى لآخر. ويتأثر العنف ضد المرأة – فى التحليل الأخير – بدرجة تقدم أو تخلف السياق الإجتماعى، الذى يوجد فيه، فالعنف يزداد حيث تواجه المرأة مستويات معيشية متدنية، والعكس أيضا صحيح. ومن ثم يمكن القول بأن العنف ضد المرأة لا يرتبط بعامل مجتمعى وحيد، بقدر ما يرتبط بشبكة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية والدينية والعرقية تتجادل فيما بينها لتولد الأسباب المؤدية للعنف ضد النساء والداعمة له. هذا ما يؤدى إلى تعدد

المنظورات المختلفة، التى يجب أن تشترك فى الكشف عن شبكة العنف ضد المرأة مثل الدراسات النسوية، وعلم الجريمة، والتنمية، وحقوق النساء، والصحة العامة، وعلم الإجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، والدين، والبحوث القانونية والتشريعية.

وقد أولت الأمم المتحده إهتمامًا كبيرًا لهذه الظاهرة عند صدور تقريرها بشأن التنمية المستدامة، حيث صدر التقرير بمناسبة (اليوم العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة) وهو يوافق يوم ٢٥تشرين الثانى / نوفمبر من كل عام. حيث يشير إلى أن عدم المساواه بين الجنسين لا يزال قائمًا فى جميع أنحاء العالم. ووفقا للتقرير الذى أعتمد بيانات بين عامى ٢٠٠٥و٢٠١٧، فى ٨٧ بلدا، فإن ١٩%من النساء اللواتى تتراوح أعمارهن بين ١٥و٤٩ عامًا تعرضن لأعمال عنف خلال الأشهر الأثنى عشر التى سبقت التقرير، هذا كما تشير إحصاءات ٢٠١٧إلى أن حوالى نصف النساء ضحايا القتل العمد، فى جميع أنحاء العالم، مقابل ٦% من الذكور[٢].

بناء عليه، تتولد الحاجة إلى بذل الجهود البحثية، خاصة السوسيولوجية، من أجل تسليط الضوء على هذه المشكلة الاجتماعية، متعددة الأبعاد والمستويات، والتي يفضي إهمالها وعدم إيلائها الاهتمام الكافي إلى أن تمثل – في التحليل الأخير – أحد أهم معوقات التنمية الشاملة والمستدامة، خصوصًا في مجتمعاتنا التي تسعى إلى النهوض وبناء مستقبل منشود تتحقق فيه إنسانية الانسان، بغض النظر عن نوعه، ونفيًا لكافة عوامل التمييز التي قد يتعرض لها دون إرادة منه.

هذا وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى عدة أقسام، يختص الأول بإستعراض الاطار المنهجي للدراسة، أما القسم الثاني فينصب على استعراض ومناقشة الدراسات والبحوث التي تعاطت مع المشكلة محل الدراسة، أعني العنف الممارس ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية من ناحية، ومجتمعات أخرى عديدة، إقليمية وعالمية من ناحية أخرى، أما القسم الثالث فيركزعلى استخلاص أبرز النتائج وجوانب المقارنة بين الظاهرة / المشكلة في المجتمعات التي تمت دراستها.

أولًا- الاطار المنهجي للدراسة:

نسعى في هذا القسم إلى استعراض عدة جوانب تتعلق بالمنهجية المتبعة في الدراسة، حيث يتم تحديد أهداف الدراسة الرئيسة والفرعية، وتبيان مدى أهميتها على المستويين النظري والتطبيقي، وكذلك تحديد نوعها، إضافة إلى توضيح أسس اختيار الدراسات من خلال الأدبيات ذات الصلة بأهداف الدراسة.

(أ) أهداف الدراسة:

إن العنف ضد النساء ليس شيئا عابرا يتم التعامل معه بتبسيط مخل؛ فالعنف ضد المرأة هو عنف شامل ضد المجتمع، وهو شيئ خطير ينذر بهلاك المجتمع ذاته على المدى البعيد، لذلك كان من اللازم توجيه كافة التخصصات والمنظورات البحثية المختلفة للوقوف على مواطن الخلل المؤدية لإرتفاع نسبة ممارسة العنف ضد النساء فى أماكن عديدة من العالم. ولعل ذلك هو ما جعل التقرير يؤكد على ضرورة ربط العنف ضد النساء بمسألة إنتهاك حقوق الإنسان؛ فإذا ما قبلت المجتمعات الإنسانية المرأة بوصفها عنصرا فعالآ وهاماً فيها، وإذا ما تعاملت مع المرأة على إنها كائن إنسانى، مثلها فى ذلك مثل الرجل ومثل الأبناء الذكور، فإن قضية العنف الموجه ضد المرأة سوف تنتقل من مجرد قضية تعاطف إلى قضية مجتمعية ودولية يجب محاربتها لما لها من آثار سلبية على مستوى المجتمعات الإنسانية بعامة.

وفي ضوء ما سبق، تبلور لدينا هدف رئيس للدراسة، وكذا عدة أهداف فرعية، وهو ما نستعرضه فيما يلي:

الهدف الرئيس:

يهدف البحث إلى استعراض ومناقشة التراث البحثى الاجتماعي حول ممارسة العنف ضد المرأة بأنماطه المختلفة؛ الجسدية والمعنوية، وذلك على المستوى العربي والعالمي. وهو ما قد يفضي إلى التنبيه إلى مدى خطورة هذه الظاهرة/

المشكلة، وكذا تكوين معرفة علمية بشأن أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بها على مستوى بلدان متعددة في العالم.

ومن خلال هذا الهدف الرئيس تشتق عدة أهداف فرعية:

الأهداف الفرعية:

١- الوقوف على أهم ملامح ظاهرة العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة، متمثلة في: عنف الرجل ضد المرأة، عنف العادات والتقاليد ضد المرأة، ظاهرة تأنيث الفقر كأحد أوجه العنف ضد المرأة..الخ.

٢- الوقوف على مدى إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة وتنوع أنماطها على مستوى العالم ورصد البيانات والإحصاءات ذات الصلة.

٣- رصد أوجه التشابه والإختلاف فيما يتعلق بظاهرة العنف ضد المرأة على النطاق العربي والعالمي.

(ب) أهمية الدراسة:

١- نظريًا، تسعى الدراسة إلى الرصد السوسيولوجي لأحد أهم المشكلات الاجتماعية عبر استعراضها من خلال الأدبيات البحثية التي تعاطت معها على مستويات ومنظورات مختلفة.

٢- وتطبيقيًا، محاولة لفت الانتباه إلى مدى خطورة ظاهرة العنف ضد المرأة وما يمثله ذلك من انتهاك لحقوق الانسان، وتأثير سلبي على خطط التنمية الشاملة المستدامة، وحث المشرعين وصناع القرار على صياغة القوانين التي توفر حماية أكبر للنساء في مقابل كافة صور العنف الممارس ضدهن.

(ج) نوع الدراسة:

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات المسحية، حيث أنها تعد مسحًا للتراث والأدبيات الاجتماعية فى مجال العنف ضد المرأة، كما أنها تعد ضمن الدراسات المقارنة، حيث تتم المقارنة بين أنماط العنف عربيًا وعالميًا.

(د) معايير إختيار الدراسات:-

تم إختيار الدراسات وعرضها طبقًا لمعايير محددة وهى:-

١- راعت الباحثة إختيار الدراسات التي تتعاطى مع الظاهرة/ المشكلة في مجتمعات عربية، ومن بينها مصر بطبيعة الحال، من ناحية، وبلدان متعددة على مستوى العالم من ناحية أخرى، تلك التي تتم المقارنة بينها وبين المجتمعات العربية بشكل أساسي.

٢- تم إختيار الدراسات وفقًا لمحاور رئيسة تمثلت فى:

أولًا- العنف النفسى والجسدى ضد المرأة.

ثانيًا- عنف الرجل ضد المرأة.

ثالثًا- عنف العادات والتقاليد ضد المرأة.

رابعًا- ظاهرة تأنيث الفقر كأحد أوجه العنف ضد المرأة.

٣- يتم استعراض الدراسات في قسمين، يختص الأول بالمجتمعات العربية، أما الآخر فينصب على بعض البلدان على مستوى العالم.

ثانيًا- استعراض بعض ملامح العنف الممارس ضد المرأة:

١- العنف النفسى والجسدى ضد المرأة:

(أ) دراسات عن المجتمعات العربية:

وفى دراسة (رشا على محمد٢٠١١): العنف ضد المرأة فى المجتمع المصري [٣] سعت الدراسة إلى تحديد مستويات بعض أنواع العنف ضد المرأة، وأشكاله وأنواعه، وأكثرها إنتشارآ وممارسة فى المجتمع، بالإضافة إلى التعرف على أنواع العنف العائلى وأسبابه من قبل الزوج وأكثرها إنتشارًا، والتعرف على الآثار

المترتبة على ممارسة العنف الأسرى وأكثرها إنتشارًا، والعلاقة بين ممارسة العنف وبعض العوامل الديمجرافية والثقافية فى المجتمع المصرى. وقد تبنت الدراسة منهج المسح الإجتماعى، وتم إختيار عينة عنقودية على ثلاث مراحل (محافظات- مراكز- أسر) حيث تم إختيار محافظتين من محافظات جمهورية مصر العربية، إحداهما من الوجه البحرى والأخرى من الوجه القبلى، حيث تكونت العينة من ١٠٢٣ سيدة من محافظتي الفيوم والقليوبية، وإستعانت الباحثة بإستمارة الإستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأشخاص ممارسة للعنف الجسدى هو الأب، يليه الأم ثم الأخ، وأن الفتاة التى يتم ممارسة العنف الجسدى ضدها من قبل أفراد الأسرة هى الأكثر تقبلآ للعنف من قبل الزوج.

وفى دراسة (العواودة ٢٠٠٣): العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى [٤] هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع العنف الأكثر إنتشارآ ضد المرأة الأردنية، حيث تبنت الدراسة الأسلوب الوصفى واعتمدت على الإستبانة المدعمة بالمقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد طبقت على عينة مكونة من ٣٠٠ إمرأة. وقد خلصت الدراسة إلى أن العنف الإجتماعى يعد من أكثر أشكال العنف المنتشر ضد المرأة الأردنية بنسبة ٥٦%، يليه العنف اللفظى بنسبة ٥٣%، يليه العنف الصحى بنسبة٥١%، ثم الجنسى بنسبة ٤٨%، والعنف الجسدى بنسبة ٣٠%، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائيآ على إرتباط ممارسة العنف ضد المرأة بعمر الزوجة أوعمر الزوج.

وعن دراسة **(وزارة التخطيط العراقية ٢٠٠٧): العنف النفسى الموجه ضد المرأة فى إقليم كردستان العراق**[٥]، فقدهدفت إلى التعرف على أشكال العنف النفسى الموجه ضد المرأة فى إقليم كردستان، كما تم إستخدام المنهج المسحى بالإضافة إلى المقارن والإستعانة بالإستبيان كأداة للبحث، وتمثلت العينة فى عدد من الأسر داخل إقليم كردستان الرئيسى، بالإضافة إلى عينة من الأسر داخل محافظات الوسط والجنوب، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة العنف النفسي الموجه ضد المرأة

فى كردستان يصل إلى ١٧,٦% مقابل ٣٥,٧% فى محافظات الوسط والجنوب، هذا وقد أكدت النتائج أيضًا على أن إقليم كردستان قد سجل أعلى نسبة لسلوك سيطرة الزوج على الزوجة، كما أظهرت الدراسة أن ٢٢,٣%من نساء العينة تعرضن للإهانة، وأن ٢١,٧%منهن تعرضن للتحقير أمام الآخريين، وأن ١٢,٧% منهن تعرضن للتخويف والترهيب.

وحاولت **دراسة (ربا عنان سعد٢٠١٥) العنف ضد المرأة فى مكان العمل فى المؤسسات الحكومية والخاصة فى مدينة جنيين** [٦] الكشف عن توجهات الموظفين والموظفات ودرجة تقبلهم للعنف الذي يمارس ضد المرأة فى المؤسسات الخاصة والحكومية فى مدينة جنيين، ومعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات (سنوات الخبرة– العمر– المستوى التعليمى– الحالة الإجتماعية) فى مستوى العنف الحاصل فى مكان العمل فى مدينة جنيين، حيث يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والموظفات فى المؤسسات الحكومية والخاصة، الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ موظف وموظفة. حيث بلغت عينة الدراسة ٢٦٦، تم سحبها بطريقة العينة العشوائية، واستخدمت الباحثة أسلوب المنهج الوصفى التحليلى، كما تم الاعتماد على إستمارة الإستبيان كأداة منهجية. وقد أشارت النتائج إلى أن العنف الموجه ضد المرأة فى المؤسسات الحكومية والخاصة هو عنف خفى، يتمثل فى النظرة الدونية للمرأة، والإيماءات والإشارات الجنسية تجاه المرأة، فيما كان العنف الجسدى غير منتشر، وتبين أن عامل المؤهل العلمى والخبرة والمستوى الوظيفى للمرأة لم يؤثر فى مستوى العنف الموجه ضدها فى العمل، وفى نهاية الدراسة قامت الباحثة بتقديم بعض التوصيات تمثلت فى الأتى:

ضرورة حماية الموظفات من العنف الخفى فى المؤسسات، خاصة من ضغط التكتلات الجماعية داخل المؤسسة، ومن نبذ ما تنجزه من أعمال، وتحقيره فى بعض الأحيان. كذلك ضرورة الإهتمام بالصحة النفسية للموظفات فى المؤسسات، والتعامل

مع الجانب النفسى والصحى لآثار العنف الموجه ضدهن. وفضلًا عما سبق، تبرز أهمية التركيز على الوعى الذاتى للمرأة، والقضاء على ما يعرف (بتزييف الذات)؛ كالتقليل من شأن ما تنجزه المرأة، وقلة ثقتها بقدراتها، وإعتقادها أن زميلها الموظف يتفوق عليها.

(ب) دراسات عن بعض بلدان العالم:

- دراسة (Games 2003): عن المعاملات الأيكولوجية وفهم العنف المجتمعى من الناحية النظرية فى المملكة المتحدة(٧).

سعت الدراسة إلى معرفة أثر العنف المجتمعى على النساء والأطفال والعوامل النفسية المتعلقة بهما، كما هدفت إلى تقديم نموذج معاملات أيكولوجية للعنف المجتمعى، وتوصلت الدراسة إلى أن العنف المجتمعى يعد عاملًا رئيسًا في تفاقم مشكلات الصحة النفسية لدى النساء. كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود توعية كافية بأساليب وطرق الوقاية من الأسباب التى تؤدى إلى إنتشار ظاهرة العنف المجتمعى، ومن ثم فقد أوصى الباحث بأهمية تناول تلك الجوانب والأبعاد في البحوث التي تجرى مستقبلًا بشأن ظواهر العنف الاجتماعي.

وهدفت دراسة (Sanon 2004): العنف ضد المرأة فى ولاية ماهاراشترا (٨) إلى محاولة التعرف على مستويات العنف وأشكاله الممارس ضد المرأة فى وسط الهند، وذلك من خلال عينة تمثلت فى ٥٠٠ إمرأة فوق سن الثامنة عشر، حيث أشارت أهم النتائج إلى أن ٣٨% من أفراد العينة قد تعرضن للسب من قبل أزواجهن، وأن ٢٤% منهن تعرضن للضرب والإيذاء البدني.

أما **عن دراسة (Sieger Karin 2004): حول آثار ومعالجة العنف المجتمعى لدى النساء** والمراهقين، **فى ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة(٩)**، فقد تناولت العوامل والمحددات التى تساهم فى إنتشار ظاهرة العنف المجتمعى، وأثره على

الأطفال والمراهقين والنساء، كما هدفت إلى تشجيع العاملين فى مجال الصحة النفسية على حشد الجهود لمساعدة النساء والأطفال والمراهقين وأسرهم، للتعامل مع آثار العنف المجتمعى. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة العديد من المتغيرات فى محاولة لوضع محددات وروابط وعوامل التعرض للعنف المجتمعى في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة، كما قام الباحث بوضع مجموعة من الإستراتيجيات تبحث فى العلاقة بين هذة المتغيرات، إضافة إلى الإستعانة بالأدبيات والمرجعيات السابقة.

وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة العنف المجتمعى ضد النساء والمراهقين مقلقة، حيث جاءت بواقع متوسط وبنسبة ٦٨%، كما أنها تزداد بإستمرار مع مرور الوقت، إضافة إلى أن النساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف المجتمعى يواجهون مجموعة كبيرة من الأمراض النفسية والبدنية ذات المنشأ النفسي، حيث تتراوح بين الإكتئاب والقلق إلى سلوكيات معادية للمجتمع، إضافة إلى الإنتحار.

وأجرت (فارا مارز(2005: دراسة هدفت من خلالها التعرف على مدى إنتشار العنف بين الأزواج فى إيران [١٠]، حيث تم إستخدام المنهج المسحى فى الدراسة على عينة مكونة من ٢٤٠٠إمرأة متزوجة، ممن راجعن عيادات طب النساء والتوليد فى مدينة بابول – وخلصت الدراسة إلى أن ٨١.٥% من العينة تعرضن للعنف النفسى، فى حين أن٤٢.٥% منهن تعرضن للعنف الجنسى، وأن ١٥% تعرضن للعنف الجسدى.

٢- عنف العادات والتقاليد ضد المرأة:

(أ) دراسات عن المجتمعات العربية:

يكشف تقرير للأمم المتحدة [١١]**عن الممارسات الواسعة المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمتمثلة فى ختان الإناث** فى أماكن عديدة من العالم، حيث يقدر أن أكثر من ١٣٠ مليون بنت وإمراة يعشن اليوم قد تعرضن لهذه العملية، معظمهن فى

أفريقيا وبعض بلدان الشرق الأوسط، كما أثبتت بعض الدراسات وجود هذه العملية فى أوساط بعض الجاليات المهاجرة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. هذا النوع من العنف الممارس ضد المرأة/ الفتاة الذي يجمع بين كونه عنفًا جسديًا ونفسيًا يتأسس على عادات وتقاليد متوارثة، تعتمد تشويه جسد الفتاة بداعي المحافظة على عفتها وطهارتها، دون وعي بمدى الضرر المركب الذي يصيبها حاضرًا ومستقبلًا.

دراسة (ناهد رمزى وعادل سلطان٢٠٠٠): العنف ضد المرأة – دراسة عاملية مقارنة(١٢).

حاولت الدراسة التعرف على رؤية أفراد العينة لمدى إنتشار العنف ضد المرأة والمواقف السلوكية التى تعد عنفًا ضدها وتحديد أسباب العنف، والأشخاص الممارسين له، والأفراد والمؤسسات التى تقع على عاتقها مسؤولية مناهضته. ولتحديد عينة الدراسة فقد قام الباحثان بالإستعانة بدراسة سابقة أجرياها معًا وإستخدما فيها عينة للنخبة وأخرى للجمهور العام، وروعى فيها بعض المتغيرات الهامة؛ كمتغير الإقليم (الريفى والحضرى)، والمتغير النوعى (رجال ونساء)، والمهنى. أما بشأن الإجراءات المنهجية، فقد أعتمدت الدراسة على مقياس شمل بعض المواقف السلوكية التى تعد عنفًا ضد المرأة، وفقآ للتعريف الذى تبنته الأمم المتحده، وقد عولجت البيانات إحصائيآ اعتمادًا على النسب المئوية، ودلالة العلاقة بين المتغيرات (كا٢)، وإيجاد المتوسطات ودلالة الفروق بين العينات الفرعية المختلفة، و(معادلة ت)، ودلالة الفروق بين النسب المئوية، وإستخدام تحليل التباين البسيط للكشف عن دلالة الفروق بين أكثر من عينتين فرعيتين.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الفروق فى الرأى بين المجموعات المختلفة التى تناولتها الدراسة (نخبة– جمهور عام – ريفيون – حضريون – رجال ونساء) لا تمثل فروقًا واضحة تجاه بعض القضايا المعروضة، وإن ظهرت بعض الفروق الدالة التى ترجع فى أغلب الأحوال إلى إنخفاض أو إرتفاع فى النسب المئوية أو فى

المتوسطات بين المجموعات، ولا ترجع إلى إستنكار لتلك الممارسات بإعتبارها ممارسات تمثل عنفآ ضد المراة، بما يعطى صورة مشابهة لدى المجموعات المختلفة توضح قدرًا من قبول ذلك العنف لدى المجموعات المختلفة.

كما بينت النتائج أن مفهوم العنف ضد المرأة هو مفهوم متشابه لدى الفئات المتباينة، وأن ذلك المنظور الذى يبدو متشابهًا، وهو من الرسوخ والقوة إلى الحد الذى بدا واضحًا فى كافة المعالجات الإحصائية المستخدمة فى الدراسة، سواء كانت معالجات عيانية مباشرة أو أكثر تقدمًا وتعقيدًا فى إطار النظرة المجتمعية التقليدية، ومن خلال النظرة النمطية لدور المرأة التقليدى، وفى إطار تنشئتها المجتمعية تنشئة تدعو إلى الإذعان والسلبية، من خلال هذه المنظومه المجتمعية يتم إغفال السلوك العنيف ضد المرأة وإدراجه فى إطار الممارسات اليومية العادية، ليستوى فى ذلك ما إذا كانت تلك الممارسات تتعلق بالإيذاء الجسمى أو النفسى او المعنوى، أو تتعلق بالإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية ومن سلطة إتخاذ القرار.

وسعت دراسة **(راندا يوسف وآخرون ٢٠١٥): العنف ضد المرأة الريفية فى محافظة أسيوط**[١٣] إلى التعرف على أشكال وأسباب وآثار العنف ضد المرأة الريفية، هذا بالإضافة إلى تحديد المسؤول عن العنف، وتحديد ردود فعل المرأة تجاه العنف الموجه ضدها، فضلًا عن تحديد الوسائل التى قد تساعد فى الحد من العنف ضد المرأة. ولتحديد المجال الجغرافى قام الباحثون بتقسيم محافظة أسيوط جغرافيا إلى شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط، وتم تحديد المراكز الأكثر فى عدد القضايا ذات الصلة المقدمة إلى محكمة الأسرة، ثم إختيار القرى الأعلى فى عدد تلك القضايا فى محافظة أسيوط، حيث تمثلت فى قرى (العتامنة– الزرابى– الفيما – دير الجنادلة). وطبقت الدراسة على عينة من المبحوثات، ممن لهن قضايا متداولة بتلك المحاكم بطريقة عشوائية، وتم جمع البيانات بطريقة المجموعات البؤرية، من ٦إلى ٨ أعضاء فى كل مجموعة، ليبلغ عدد المشاركات ١٢٢ مبحوثة فى ٢٠ مجموعة بؤرية.

وتشير النتائج إلى تعرض المرأة بمحافظة أسيوط للعنف بكافة أشكاله، ووجد أن المشكلة تظهر بصورة واضحة وكبيرة وفى تزايد مستمر ،هذا بالإضافة إلى الأسباب التى تدفع الرجل إلى ممارسة العنف ضد المرأة، منها العادات والتقاليد،الفهم الخاطئ للآيات الدينية، والعصبية الشديدة، الفقر، وقد قام الباحثان بتقديم بعض التوصيات، لعل من أهمها:

توفير برامج لمحوالأمية القانونية للمرأة وتوعيتها بحقوقها، بالإضافة إلى تغيير الصورة الذهنية عن المرأة فى الإعلام، بكافة أشكاله، وإبراز قضايا العنف التى تعانى منها المرأة والوصول بها إلى أوسع نطاق على مستوى مجتمعي.

دراسة (إفراج جاسم ٢٠١٢): العنف الأسرى ضد الزوجة- دراسة ميدانية فى مدينة بغداد(١٤).

تناولت الدراسة العوامل الإجتماعية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى العنف الأسرى ضد الزوجة، هذا بالإضافة إلى أنواعه وأسبابه داخل بعض الأسر فى مدينة بغداد.

حيث تم إستخدام منهج المسح الإجتماعى لعينة عمدية بلغت ٣٠٠ إمرأة من النساء اللواتى سبق الإعتداء عليهن من قبل أزواجهن، وخلصت الدراسة إلى أن هناك ٣٧% من أفراد العينة تعرضن للعنف الجسدى، وأن ٢٣% تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف، وحوالى١٤.٧% تعرضن للعنف الإقتصادى، و٧% للعنف الصحى، والنسبة نفسها للعنف النفسى، و٦% للعنف الجنسى، وأخيرًا ٥% من أفراد العينة تعرضن للعنف اللفظى، والغريب فى هذه الدراسة أنها اشارت إلى وجود ٥٦% من أفراد العينة يعتقدن بأن للزوج الحق فى إستخدام العنف ضد الزوجة طبقآ لمبررات دينية، وهو ما يشير إلى الفهم الخاطئ للنصوص الدينية، مما يؤدى إلى إستخدام العنف ضدهن، وأن ٧٢% منهن يعتقدن أن للزوج مثل هذا الحق طبقآ لمبررات إجتماعية؛ فقيم ومعايير المجتمع التي تدعو إلى تفضيل الذكورعلى الإناث وتعظيم

سلطتهم، على حساب تبخيس وتحقير الإناث، وتكريس تبعيتهن قد شجع الأزواج على ممارسة العنف ضدهن.

وأجرى (الكعبى٢٠١٣) دراسة عن العوامل المجتمعية للعنف الأسرى فى المجتمع القطرى[١٥]، وقد استهدفت الدراسة معرفة الظروف التى تؤدى إلى ظهور العنف الأسرى، حيث تبنى الباحث منهج المسح الإجتماعى، مع الإستعانة بالإستبيان كأداة للبحث، وطبقت على العاملين من الأباء والأمهات فى المؤسسات التعليمية، والصحية، والخدمات الإجتماعية، وذلك إعتمادًا على عينة عشوائية بلغت ٤٢% من العاملين بتلك المؤسسات، وقد أشارت أهم النتائج إلى أن تدخل الأقارب والأهل له الدور الأكبر فى ظهور العنف الأسرى المتمثل في العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته، حيث شكل هذا السبب النسبة الأكبر على الاطلاق من بين كافة الأسباب الأخرى، وذلك بنسبة بلغت ٨١%.

(ب) دراسات عن بعض بلدان العالم:

أما دراسة (Guerra 2003): واقع التعرض للعنف المجتمعى على المرأة فى المملكة المتحدة[١٦]، فقد سعت إلى التعرف على أثر العنف المجتمعى على الإدراك والسلوك العدوانى، وإستخدمت الدراسة صحيفة الإستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ٤٤٥٨إمرأة، يعشن فى أحياء المدن الهامشية في المملكة المتحدة، وقد أشارت النتائج إلى واقع متوسط للعنف المجتمعى على المرأة، حيث أثبتت الدراسة أن المعتقدات والمعايير السائدة عن العنف لها الأثر الأكبر فى إنتشار العنف، كما أشارت النتائج إلى أن التعرض للعنف قد تترتب عليه أمراضًا نفسية وسلوكيات عدوانية.

وفى دراسة (Garcia Enrique 2010) تقبل العنف الأسرى ضد المرأة فى أوروبا: تحليل متعدد المستويات[١٧]، حاولت الدراسة معرفة مدى تقبل العنف

المنزلى ضد المرأة في البلدان المنتمية إلى الاتحاد الأوروبى، ومدى تأثير ذلك فى تشكيل البيئة الإجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بإستخدام ثلاثة مستويات للإنحدار اللوجستى ل ١٣٤٥٧شخصًا، من ضمن ٢١٢مدينة تقع في ١٥ دولة من الإتحاد الأوروبى. وقد تم سحب عينات عشوائية متعددة المراحل بإستخدام الإحتمالات، كما قام الباحثان بإجراء العديد من المقابلات وجها لوجه فى منازل عينة الدراسة، ومن ثم تطبيق تحليل متعدد على المستوى الفردى، والقطرى. وقد أوضحت النتائج عدم وجود إجراءات كافية تحمى المرأة من العنف المنزلى، إضافة إلى أن المجتمع الأوروبى، يقبل العنف الأسرى فى حال تغاضت المرأة عن حقوقها، بل ويلقى اللوم عليها، كما أشارت النتائج إلى واقع متوسط للعنف الأسرى، وذلك بنسبة بلغت ٦٢%، وذلك لوجود العديد من التداخلات والخلط بين كون المرأة التى يقع عليها العنف الأسرى ضحية أم جانية، وذلك لتشعب العوامل الإجتماعية المرتبطة بأولئك النسوة اللواتى يتعرضن للعنف الأسرى.

٣- عنف الرجل ضد المرأة:

(أ) دراسات عن المجتمعات العربية:

أثبتت بعض الدراسات إنه أثناء تعرض بعض المجتمعات لأزمات مختلفة، وفى حال تعرض دور الرجل التقليدى فى كسب الرزق للتهديد بسبب الإغلاق، البطالة، عدم السماح بالعمل، فإنه يشعر بأن رجولته مهددة، لذلك يعوض هذا بقيامه بأفعال عنيفة ضد المرأة، كونه غير قادر على إشباع حاجات أسرته، خوفًا مما قد يعتبره فقدانًا لرجولته، لذلك يكون الضرب هو الوسيلة المتاحة لتفريغ شحنة الكبت والإضطهاد ولإثبات قوته وسيطرته على الأسرة [١٨]. وبالمقابل فإن فقر المرأة وإضطرارها للخروج إلى العمل، فى ظروف صعبة، يجعلها عرضة للعنف الذى قد تتعرض له من صاحب العمل، أو من المجتمع الذى ينظر إليها شذرًا لقيامها بدور لا يعترف لها به.

وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات الميدانية التي رصدت جوانب للعنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة في بعض المجتمعات العربية:

دراسة (غانم وأخرون ٢٠٠٥): العنف الواقع على المرأة فى الجمهورية العربية السورية[١٩].

حاولت الدراسة التعرف على ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد أنواع وأسباب وأشكال العنف الذى تتعرض له، وتم إستخدام المنهج الوصفى بمدخله المسحى فى هذه الدراسة، وإعتمدت الدراسة على الإستبيان كأداة للبحث، حيث قام فريق البحث فى بجمع البيانات من خلال عينة بلغت ١٨٩١ أسرة، وقد تمثلت أهم النتائج فى أن هناك ٧١.٩١ % من النساء تعرضن لنوع من أنواع الإعتداءات، حيث جاء ترتيبها كما يلى:-

الشتم بنسبة ٥٠.٢%، يليها الضرب بنسبة ٤٨.٢% (٨٠.٤% تعرضن للضرب من قبل أحد أفراد أسرتها)، ثم التحرش الجنسى بنسبة ١٤.١%، حيث شكل وكان الزوج هو الشخص الأعلى في نسبة حالات التعدي بما نسبته ٥٤%.

في السياق ذاته، حاولت دراسة (**أسماء جميل ٢٠٠٧**): **العنف الإجتماعى – دراسة لبعض مظاهرة فى المجتمع العراقى – مدينة بغداد نموذج** [٢٠] معرفة أكثر أشكال العنف ومظاهره إنتشاراً فى المجتمع العراقى، حيث توصلت الدراسة إلى أن الذكور هم أكثر عنفًا من النساء فى المجتمع العراقى، وأن السخرية والتهكم هما أكثر أنواع العنف إنتشارًا داخل الأسرة العراقية مقارنة بأماكن أخرى، هذا بالإضافة إلى انتشار العنف اللفظى أيضآ بما فى ذلك الشتائم والسب.

كما هدفت دراسة (**محمدالحاج يحيى ٢٠١٣**): **العنف ضد المرأة فى المجتمع الفلسطينى**[٢١]، إلى معرفة مدى إنتشار العنف ضد النساء اللواتى سبق لهن الزواج من قبل أزواجهن وبعض الأقارب والأشخاص من خارج الأسرة، ومعرفة العلاقة بين العنف ضد النساء من أزواجهن وبعض المتغيرات الديمجرافية والشخصية،

ومدى إنتشار العنف ضد النساء غير المتزوجات من قبل أشخاص فى أسرهن ومن خارج أسرهن، وكذا مدى إنتشار العنف ضد النساء كبار السن فى الفئة العمرية ٦٥ فأعلى، ومعرفة الأساليب التى تتبعها النساء المعنفات لطلب المساعدة. في هذا الصدد تم إستخدام منهج المسح الإجتماعى والإستبيان كأداة لجمع البيانات بواسطة إجراء مقابلة المشاركات وجها لوجه، وتمثلت عينة البحث فى ٥٨١١ أسرة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج، لعل من أهمها:

أن ٥٨.٦% من النساء اللواتى سبق لهن الزواج تعرضن لكافة أنواع العنف من قبل أزواجهن، وتوصلت الدراسة إلى تعرض النساءغير المتزوجات للعنف خارج أسرهن، وأن أكثر الأساليب التى تتبعها النساء لمواجهة العنف هو التجاهل.

وتأتى دراسة **(منصور ٢٠١٤): العنف الممارس ضد النساء من وجهة نظر تربوية – دراسة ميدانية فى مدينة عمان**[٢٢]، لتكشف عن مستويات العنف فى مدينة عمان على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية، حيث تكونت عينة الدراسة من ٢٥٠ إمراة معنفة. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإستخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج أهمها:

أن النساء الأردنيات يتعرضن للعنف المعنوى، والإجتماعى، والإقتصادى، والجسدى، والجنسى بدرجة عالية، أما فيما يتعلق بالعنف الصحى فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائى أنه توجد فروق دالة إحصائيًا بين العنف المعنوى الممارس بإتجاه الزوجة وبين مستواها التعليمي، مما يؤكد أن الزوجة غير المتعلمة تتعرض للعنف أكثر من الزوجة المتعلمة، هذا وقد أوصى الباحث بضرورة وجود مؤسسات فاعلة لحماية الزوجة من الممارسات العنيفة المرتكبة ضدها.

ثم كانت **دراسة (سارة الحربى ٢٠١٥): عنف الرجل ضد المرأة فى المجتمع السعودى**[٢٣]، حيث هدفت إلى التعرف على السمات والخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية للرجل القائم بالعنف ضد المرأة فى المجتمع السعودى لفهم

شخصية الرجل العنيف، والتعرف على أنواع العنف ضد المرأة فى المجتمع السعودى، وتقييم طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل العنيف، ودور ذلك فى زيادة أو نقصان السلوك العنيف ضدها من خلال تحديد نوعية إحتياج الرجل للمرأة سواء عاطفيًا، أو جنسيًا، أو ماديًا، أو إجتماعيًا، هذا وقد اعتمدت الدراسة على الإستبيان كأداة لجمع البيانات حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

أن الزوج هو المعنف الأول للمرأة يليه الأب ثم الأخ، كما تراوح عمر الرجل مرتكب العنف ضد المرأة من ٣٠ إلى أكثر من ٣٥ سنة، بالإضافة إلى تدنى المستوى التعليمى لديه، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سيطرة وتملك فى مشاعر الرجل تجاه المرأة، بينما إنخفضت عنها فى العلاقة الجنسية، فى حين إرتبطت مشاعر المرأة بالرجل العنيف بعلاقة عاطفية، كما أظهرت سمة عدم الثقة وعدم المرونة فى التعامل مع الآخرين من السمات التى يتمثل بها الرجل العنيف. وتبعًا للنتائج فقد أوصت الدراسة بإستحداث برامج فاعلة بإشراف وزارة الشئون الإجتماعية لتوعية الرجال المقبلين على الزواج وإجراء الفحص النفسى لهم قبل إقدامهم على الزواج، وإجراء دراسات مماثلة لرصد هذه الظاهرة من وجهة نظر الرجل ومدى مساهمة المرأة فى ظهورها، ودراسات أخرى عن دور العادات والتقاليد فى تعلم سلوك العنف والأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة لتسهم فى وضع سبل الحد من الأسباب المؤدية للعنف ضدالمرأة وذلك لصيانة الحياة الأسرية وحماية الجانب النفسى لدى الأبناء.

(ب) دراسات عن بعض بلدان العالم:

في هذا الصدد، نشرموقع (يوروستات) إحصائية تظهر بياناتها أعداد الجرائم المرتكبة ضد المرأة في الدول الأوروبية لعام ٢٠١٧ضمن ثلاث فئات: العنف الجنسى، والإغتصاب، والإعتداء الجسدى، حيث تصدرت ألمانيا البلدان التى

تعرضت فيها المرأة للعنف الجسدى، بواقع أكثر من ٣٠ ألف حالة وأكثر من ٢٥ ألف حالة إعتداء جنسى وحوالى٧ الاف حالة إغتصاب، تليها فى القائمة فرنسا، السويد، بلجيكا، فيما لم تسجل حالة عنف جسدى فى كل من إيطاليا، وإسكوتلندا، وآيسلندا، وإنجلترا، وفيما يلى عرض لبعض إحصائيات الجرائم المسجلة ضد المرأة بحسب الفئة لعام ٢٠١٧.

الجرائم المرتكبة ضد المرأة في أوروبا خلال عام ٢٠١٧

البلد	العنف الجسدى	الإغتصاب	الإعتداء الجنسى
Belgium	10,273	2,865	7,408
Bulgaria	603	119	484
Czech Republic	1,419	598	812
Denmark	2,178	1,051	1,125
Germany	34,265	7,033	27,243
Estonia	284	161	123
Ireland	2,146	538	1,608
Greece	504	122	383
Spain	9,869	1,229	8,640
France	32,941	12,956	19,989
Croatia	605	258	347
Italy			4,000
Cyprus	100	20	80
Latvia	271	60	211
Lithuania	373	155	218
Luxembourg	356	68	288
Hungary	619	378	241
Malta	104	23	81
Netherlands	7,355	1,195	6,160
Austria	3,479	1,130	2,349
Poland	1,764	1,233	531
Portugal	2,579	375	2,204
Romania	1,660	1,016	644

Slovenia	258	42	216
Slovakia	645	87	558
Finland	2,789	1,052	1,737
Sweden	17,318	5,544	11,774
England		35,798	
Scotland			7,769
Northern Ireland	2,873	714	2,159
Iceland		178	
Liech tenstein	17	1	160
Switzerland	2,710	532	2,178
Montenegro	26	5	21
Albania	149	56	93
Serbia	339	61	278
Bosnia and Herzeg	165	36	129
Kosovo	196	37	159

وبالتوازى مع هذه الإحصائيات تظهر دراسة سويدية أن عام ٢٠١٧ شهد أكثر من ٢٠ ألف جريمة ضد المرأة، صنفت منها سبعة الآف تحت بند الإغتصاب، هذ وكما أظهرت الدراسات أن تحقيق المساواة بين الجنسين يساعد على منع إندلاع الصراعات، إذ يرتبط إرتفاع معدلات العنف ضد المرأة بالتوازى مع إنتشار الصراعات. ولا شك أن أن هذه الإحصاءات تتوافق مع ما صدر عن منظمة الصحة العالمية فى ٢٩ تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠١٧)[٢٤]، عندما صدر تقرير هذه المنظمة يفيد أن العنف الممارس ضد المرأة يمثل إحدى المشكلات الصحية الكبرى وأحد إنتهاكات حقوق الإنسان، حيث تشير التقديرات العالمية التى نشرت من قبل هذه المنظمة أن واحدة من كل ثلاث نساء (حوالي ٣٥%) من النساء فى أنحاء العالم كافة يتعرضن فى حياتهن للعنف الجسدى، هذا وهناك على الصعيد العالمى نسبة قد تصل إلى ٣٨%من جرائم قتل النساء، حيث يتسبب هذان الشكلان من العنف فى

ظهور مشكلات جسدية ونفسية وجنسية، هذا فضلا عن مشكلات الصحة الإنجابية والتى قد تزيد من درجة التعرض لفيروس الإيدز، بالإضافة إلى حالات النزاع والأوضاع التى تعقب النزاع وحالات النزوح فى تفاقم العنف القائم وفى ظهور أشكال عنف إضافية تمارس ضد المرأة.

وتناولت دراسة (باولا تافاريس، البنك الدولى،٢٠١٧) الإتجاهات العالمية والإقليمية فى مجال الحماية القانونية للمرأة من العنف المنزلى والتحرش الجنسى [٢٥]، حيث تفيد الدراسة أن هناك أكثر من مليار إمرأة بحاجة إلى الحماية القانونية من العنف المنزلى، كما تشير إلى أن ما يقرب من ١.٤ مليار إمرأة تفتقرن إلى الحماية القانونية من العنف الإقتصادى المنزلى، وينطوى الإستغلال الإقتصادى على التحكم فى قدرة المرأة على الحصول على الموارد الإقتصادية – المال، التعليم، العمل – كشكل من أشكال الترهيب والإكراه، بالإضافة إلى ذلك لا تحظى المرأة فى أحوال كثيرة بالحماية القانونية من أشكال محددة من التحرش الجنسى خارج المنزل، مثل أماكن العمل والأماكن العامة. وحسب ما ذكرت الدراسة أن هناك اشكالًا عديدة، بما فى ذلك العنف البدنى والجنسى والعاطفى والإقتصادى، وفى بعض الأحيان يؤدى العنف إلى عواقب صحية، عقلية وجسدية، سلبية جسيمة، وكذلك إلى زيادة التغيب عن العمل، وكذلك الحد من التنقل والتحرك، مما يخفض الإنتاجية والدخل، كما يدفع الفتيات إلى ترك الدراسة، نظرًا لأن الذهاب إلى المدرسة قد يعرضهن لخطر الإيذاء والإساءة، وهو ما يؤثر على قدرة المرأة على إتخاذ القرار داخل الأسرة، بما فى ذلك القدرة على الحصول على الخدمات عند الحاجة. وقد انطوت الدراسة على تقرير تدعمه مؤسسة صندوق الإستثمار فى الأطفال والشراكة العالمية من أجل التعليم، حيث يدرس هذا التقرير القوانين المناهضة للعنف المنزلى والتحرش الجنسى فى ١٤١بلدًا، يغطيها برنامج المرأة وأنشطة الأعمال القانونية التابع لمجموعة البنك الدولى. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:-

١- إستنادًا إلى تحليل بيانات مأخوذة من ١٤١ دولة، فأن نسبة البلدان التى لديها قوانين لحماية المرأة من العنف المنزلى زادت من ٧١% إلى ٧٦% بين عامى ٢٠١٣-٢٠١٧، إلا أن الحماية القانونية لا تزال أضعف بكثير لكافة أشكال العنف.

٢- إن من شأن تأخر سن الزواج والإستثمار فى تعليم البنات، أن يحد من مخاطر عنف الشريك الحميم بالنسبة للمرأة.

٣- إعلان البنك الدولى فى ٢٠١٧عن مجموعة من المنح بلغت إجمالآ ٣.٤ مليون دولار على مدى خمس سنوات، تهدف إلى الحد من العنف ضد المرأة والتصدى له.

٤- إستنادًا إلى سياساته وإجراءاته الداخلية، أطلق البنك الدولى فريق عمل معنى بالعنف ضد المرأة، لتقوية تعامله مع القضايا المتعلقة بالإستغلال والإنتهاك الجنسى، وقد خلصت الدراسة إلى توصيات، لعل من أهمها ما تمثل في ضرورة وضع خطة عمل تحدد التدابير التى يجرى إتخاذها المساعدة فى منع حالات الإستغلال والإنتهاك الجنسيين، والتصدى لها على النحو الملائم، فضلًا عن أشكال أخرى من العنف ضد المرأة فى المشاريع التى يدعمها البنك الدولي.

٤ - ظاهرة تأنيث الفقر كأحد أوجه العنف ضد المرأة:

أكدت معظم دراسات تأنيث الفقر على أن الفقر يلعب دورًا رئيسًا فى العنف والعكس صحيح، فهما يتفاعلان فى حلقة مفرغة، فالعنف الذى تتعرض له المرأة، أو تخاف من التعرض له، يجعلها أسيرة جدار حديدى يصعب كسره، و يساعد على تعميق إعتماد المرأة على الرجل مما يجعلها بالتالى غير قادرة على تحدى عنفه ومواجهته، فالعنف يحد من إختيارات المرأة ومن إنتاجها وقدرتها فى الحصول على

حقوقها، كما أن العنف ضد المرأة يعوق فرص التنمية الإجتماعية والإقتصادية وهو ما بدأ صناع السياسات بتلمسه، ومن ثم نجد أن حرمان المرأة من التعليم يعد شكلًا أساسيًا من أشكال العنف الموجه ضدها، وهنا يصبح العنف عاملًا تداخليًا ورئيسًا من ثنائية التعليم والفقر والعلاقة جدلية بينهما [٢٦]. هذا وتؤكد الإحصاءات والدراسات أن هناك١.٢ مليار شخص حول العالم ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر، ولا يتجاوز الدخل المالى لأي منهم مستوى الدولار الواحد فى اليوم، وأغلب هؤلاء هم من النساء (٧٠%)، الأمر الذى يثبت أن ظاهرة تأنيث الفقر لم تأت من فراغ، حيث يساهم الحرمان والظلم الإجتماعى اللذان تواجههما المرأة فى تشكيل تجربتها مع الفقر بشكل مختلف عن الرجل، مما يزيد من تعرضها للأخطار ويسلبها أبسط حقوقها، كما أن الأمر يعود بالسلب على المجتمع ونظامه الإقتصادى ككل، وهناك ملايين من النساء اللاتى يعشن فى فقر مدقع، بسبب تعرضهن للتمييز والإفتقار للمساواة، وعدم حصولهن على إحتياجاتهن الأساسية من صحة جيدة وولادة آمنة وتعليم وتوظيف، وعادة ما تتحمل النساء فى الأسر الفقيرة نصيبًا غير متكافئ من العمل، وتأخذ على عاتقها مسؤلية تغذية ورعاية أفراد الأسرة، من خلال العمل المنزلى، غير المدفوع الأجر، ومواجهة الخيارات الصعبة لتخصيص الوقت، وغالبًا ما تضحى هؤلاء النساء بصحتهن وتغذيتهن أو تعليم بناتهن، فعل الرغم من أن الفقر له تأثيراته السلبية الواضحه على كل من الرجل والمرأة، فإن التمييز بين الجنسين لا يترك للمرأة الكثير من الخيارات لتلبية إحتياجاتها.

ومن ناحية أخرى نجد أن إعلان بكين، الذى إعتمدته ١٨٩دولة عام ١٩٩٥، قد أكد على الحاجة الملحة للإهتمام بقضية تعرض المرأة للفقر وتداعياته، بما يجعلها فى صدارة مجالات الإهتمام الحاسمة التى تناولها. وقد عقد ممثلو ١٨٩ دولة العزم حينها على القضاء على فقر المرأة بالإعتماد على النمو الإقتصادى، والتنمية الإجتماعية، وتوفير العدالة الإجتماعية، والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد

الواقع عليها، وإدخال تغييرات على السياسات الإقتصادية لتوفير مزيد من الفرص للنساء، وتحسين القوانين لدعم الحقوق الإقتصادية للمرأة. ومنذ إقرار الإعلان، تم إحراز الكثير من التقدم فى عدة مجالات على صلة بفقر المرأة، إلا أنه لا يزال هناك طريق طويل للقضاء عليه نهائيًا، الأمر الذى لا يتحقق سوى بإشراك النساء، بشكل كامل، وإحترام حقوقهن فى المجتمع. ووفقًا للإحصائيات الحديثة للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، فإن ١.٣ مليار إمرأة حول العالم لا تمتلك حسابًا مصرفيًا فى أى مؤسسة مالية رسمية، بما فيها البنوك والتعاونيات والإتحادات الإئتمانية ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل متناهية الصغر، وفى إفريقيا تواجه ٨ من كل ١٠ عاملات خطر فقدان وظائفهن بسبب الأزمات الإقتصادية.

وللفقر إنعكاسات سلبية على مختلف نواحى حياة المرأة، إذ تشير بيانات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ أن متوسط عمر المرأة يختلف بإختلاف المستوى الإقتصادى للبيئة التى تعيش فيها، ففى حين يبلغ متوسط عمرها فى الدول ذات الدخل المرتفع ٨٢ عامًا، ينخفض هذا المتوسط إلى ٦٣ عامًا فى الدول منخفضة الدخل، وتواجه الفتيات والنساء اللاتى يعشن فى بيئات فقيرة أشكالًا متعددة من التمييز، كما يتعرضن لمخاطر العنف؛ فالدراسات تظهر أن الفتيات الفقيرات أكثر عرضة للزواج القسرى المبكر بمعدل مرتين ونصف من أولئك اللاتى يعشن فى مناطق غنية، كما أن النساء والفتيات الفقيرات أكثر عرضة للإستغلال الجنسى، بما فى ذلك الإتجار بالبشر، وفيما يخص التعليم نجد أن الأطفال فى الريف يواجهون إحتمالات أكبر بمقدار الضعف، للتسرب من التعليم فى المرحلة الإبتدائية، من أطفال الحضر فعلى سبيل المثال نجد أن ٢٣% فقط من التلميذات الفقيرات الريفيات تكملن تعليمهن فى أفريقيا، وعلى المستوى الصحى تموت إمرأة واحدة حول العالم أثناء الولادة كل دقيقة، بسبب الفقر وعدم توافر عناية طبية أو تغذية مناسبة [٢٧].

(أ) دراسات عن المجتمعات العربية:

- وأجرت (مرفت صدقى ٢٠١٦) دراسة هدفت إلى التعرف على أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة فى ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية[٢٨]، وهو ما تم إعتمادًا على التعرف على مفهوم الفقر من وجهة نظر المبحوثات بقرى الدراسة، وطبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية المدروسة والدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة، والمشكلات التى تواجه المرأة المعيلة لتحسين مستوى معيشة الأسرة، وقد تم تطبيق الدراسة فى ثلاث من محافظات الوجه القبلي وهى أسيوط، وسوهاج، وبنى سويف، وذلك وفقًا لبعض المعايير ذات العلاقة بالنسب المئوية للمراة المعيلة، والفقر، والأمية، وبناء عليه تم اختيار أعلى المحافظات الثلاثة من حيث النسبة الأعلى للنساء المعيلات، والفقر والأمية، وتم ختيار مركز من كل محافظة من المحافظات المختارة، وقرية واحدة من كل مركز. بناء على ما سبق، ووفقًا لعدد النساء المعيلات؛ جاءت قرية ديروط الشريف بمركز ديروط محافظة أسيوط، وقرية الشوكة بمركز طما محافظة سوهاج، وقرية صالح بمركز الفشن بمحافظة بنى سويف كأكثر القرى تمثيلًا لهذا المتغير. ولتحديد عينة الدراسة تم سحب ما نسبته ١٠%من الاطار العام للعينة، فكان حجم العينة ٣١٥ إمرأة معيلة، وإعتمدت الدراسة على الإستبيان بالمقابلة الشخصية، والمقابلات الفردية المتعمقة كأداة لجمع البيانات، وتمت المعالجة الإحصائية بإستخدام التكرارات والنسب المئوية، والدرجة المعيارية، ومعامل الإرتباط البسيط بيرسون، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن ٤٠% من المبحوثات تقعن فى فئة المستوى المنخفض من الدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة مقابل ٤٦% من المبحوثات فى المستوى المتوسط من الدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشى.

٢- كانت من أهم اساليب التكيف المعيشى الإيجابية التى تتبعها المرأة المعيلة فى ظل ظاهرة تأنيث الفقر إعداد انشطة منزلية مدرة للدخل خاصة بالإنتاج الغذائى بنسبة ٣٦%، والعمل عند الغير بالزراعة بنسبة ٨٨%، بينما كانت من أهم أساليب التكيف المعيشى السلبية إيقاف تعليم الأبناء بنسبة ٤٤.٧%، والإتجاه نحو زواج الفتيات المبكر بنسبة ٢.٦%.

٣- وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرات الإجتماعية التالية: عمر المبحوثة، عدد الأبناء، درجة التماسك الأسرى، والدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط ٠.٢٠٣، ٠.١١٦ على التوالى وهى أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بينما كانت العلاقة عكسية مع متغير درجة التماسك الأسرى حيث بلغت قيم معامل الإرتباط ٠.١٥٢ وهى أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥

٤- وجود علاقة إرتباطية طردية بين المتغير الإقتصادى التالى: عدد العاطلين عن العمل بأسرة المبحوثة، والدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشى حيث بلغت قيم معامل الإرتباط ٠.١٧٥ وهى أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥

٥ - إتضح مفهوم الفقر لدى ٨١% من المبحوثات بأنه يتمثل فى عدم إمتلاك الأرض الزراعية، بينما ٧٤% عرفن الفقر بانه صغر الأبناء وعدم القدرة على العمل، فى حين ٤١% أشاروا بأن الفقر متمثل فى إنجاب الفتيات، بينما كانت أقل نسبة ١٥% هى لمن عرفن الفقر بأنه عدم القدرة على تعليم الأبناء.

٦- من أهم المشكلات التى تقابل المرأة المعيلة عدم وجود المال الكافى لتوفير الغذاء للأبناء بنسبة ٦١%، وعدم الحصول على الإرث من ذويها بنسبة ٥٨%.

– ثم كانت الورقة البحثية التي قدمتها **(مشيرة العشرى ٢٠١٧)، تأنيث الفقر بين الواقع الإقتصادى وغياب العدالة الإجتماعية فى مصر**[٢٩]، والتي حاولت التعرف على أهم العوامل المؤثرة على فقر النساء، سواء كان ذلك من جانب إجتماعى أو إقتصادى أو ثقافى، كما أن تقييم إنتشار الفقر بمعنى قلة الدخل والتمييز بين الجنسين –الرجل والمرأة – يعتبر من أهم العوامل المسببة له، لذا قدمت الدراسة تعريفًا للفقر على أنه الحرمان من الفرص والخيارات المتاحة. وفي هذا الصدد أشارت الباحثة إلى أن مصطلح تأنيث الفقر يشير إلى ثلاث معاني:

أ– إن المرأة أكثر عرضة للفقر بالمقارنة بالرجل.

ب– تزايد معدلات الفقر بين النساء وذلك في ضوء ارتفاع عدد الأسر التي تعولها الإناث.

جـ– يتعاظم تأثير الفقر على المرأة بالمقارنة بالرجل.

– وركزت الورقة على عدة أبعاد لظاهرة تأنيث الفقر، فعلى المستوى الاقتصادي يأتي النظام الرأسمالي كسبب رئيس لهذه الظاهرة، حيث الخلل في توزيع الدخل، وتحيز سوق العمل ضد النساء، وعدم المساواة بين الجنسين وإنعدام استحقاقات المرأة وقدراتها في كثير من البلدان. إضافة إلى العمل لساعات أطول من الرجال في الأنشطة الانتاجية والإنجا بية. وكذا أن قدرتها على إخراج نفسها من دائرة الفقر مقيدة بالقيود الثقافية والقانونية وسوق العمل.

وعلى المستوى الاجتماعي، تمثل ظاهرة الزواج المبكر أحد أهم مظاهر هذا العنف والذي يتأسس على فقر المرأة بشكل رئيس. وجنبًا إلى جنب التفكك الأسري، وغياب التضامن والتخلي عن الواجبات، وهجرة الزوج عن العائلة لفترات طويلة هروبًا من تحمل المسئولية.

وقد خلصت الورقة إلى ضرورة وجود رؤية تنموية جديدة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية داخل المجتمع و إعادة توزيع الثروة والدخل، ومن خلال ذلك يتم تعزيز المساواة بين الجنسين، وتطبيق سياسة تمكين المرأة وتطوير التعليم، وتوفير الدورات والتدريبات التي تؤهلهم لسوق العمل.

– استهدفت **دراسة (على عبد القادر ٢٠١٥): إنتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء** فى **الدول العربية**[٣٠]، تقييم تفاوت إنتشار الفقر، بمعنى قلة الدخل، وبالمعنى النقيض للتنمية الإنسانية، بين الجنسين (الذكور والإناث أو المرأة والرجل) وإلى محاولة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: هل تعانى النساء مستوى أشد من الفقر مقارنة بباقى فئات المجتمع؟ هذا بالإضافة إلى إستكشاف أثر تأنيث الفقر، بمعنى المعاناة الأشد بين النساء الأكثر فقرًا.

وحسب ما ذكرت الدراسة أنه يتوجب التصدى لهذه المحاور بتناول قضايا الفقر على أساس مقاربة النوع الإجتماعى، حيث يقصد بالنوع الإجتماعى مجموعة المفاهيم الإجتماعية حول التصرفات والنشاطات التى تعتبر ملائمة لكل من الذكور والإناث، وحول الحقوق والسلطات التى يمكن أن يتمتع بها كلا النوعين، وذلك حسب الأعراف المجتمعية والتراكمات الثقافية لمختلف المجتمعات. ووفقآ لهذا التعريف اعتبرت الدراسة (النوع الإجتماعى) مفهومًا إجتماعيًا يقرر فرص الإنسان فى الحياة ويحدد مشاركته فى مختلف نشاطات المجتمع، بما فى ذلك النشاط الإقتصادى، الأمر الذى يكسب هذا المفهوم – النوع الاجتماعي – قيمة تحليلية فى حد ذاته. و قد قامت الدراسة بمراجعة بعض الأدبيات المتخصصة، والتى توضح العلاقة بين الجنسين فى الدول العربية، حيث تتشكل فى اطار نموذج تقليدى للنوع الإجتماعى يتصف بأربعة صفات، وهى: مركزية العائلة، عوضًا عن مركزية الفرد، حيث بلغت النساء والرجال أدوارًا متكاملة، ولكنها ليست بالضرورة متكافئة، ومركزية دور الرجل كالعائل الوحيد للأسرة، وحاكمية القيود على الإختلاط بين الجنسين، وذلك على اعتبار أن كرامة

وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة المرأة، وسيادة ميزان قوى غير متكافئ بين الرجل والمرأة فى المجال الخاص مما يؤثر سلبًا على دخول المرأة فى المجال العام. وتناولت الدراسة بعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الفقر و خط الفقر وذلك وفقًا للمنهجية الإقتصادية والتطبيقية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة قام الباحث باستخدام مؤشر التمكين المرتبط بنوع الجنس، حيث وجد أن هذا المؤشر يشتمل على متغيرات فرعية هى النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل فى المناصب الإدارية والتنظيمية، والنسبة المئوية لحصتها من الأعمال الفنية والمهنية(للتعبير عن المشاركة الإقتصادية وسلطة صنع القرارات الإقتصادية)، والنسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة فى المقاعد البرلمانية (للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية)، ومتغير الدخل للتعبير عن السيطرة على الموارد الإقتصادية، وتم استخدم مفهوم النسب المتكافئة للتوزيع المتساوى بين الجنسين للحصول على المؤشر المركب، ومن ثم فقد استخدمت مؤشرات، انتشار الفقر البشرى، ومؤشر التمكين (الجنسانى) لإلقاء الضوء على الأسئلة التى طرحت فى هذه الدراسة، حيث تشتمل هذه الورقة البحثية على ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول إستعراضًا للنتائج المتوفرة حول أطروحة تأنيث الفقر، بينما الثانى معنى بإختبار العلاقة السببية بين إنتشار الفقر وإضعاف النساء، ويركز القسم الثالث على التدخلات الممكنة لتجاوز الوضع الراهن لإنتشار الفقر. وتمثلت أهم النتائج فى هذه الورقة البحثية فى الأتى: -

أ- إن إنتشار الفقر البشرى يؤدى فى المتوسط إلى إضعاف النساء.

ب- إنتشار الفقر يؤدى إلى إضعاف النساء فى مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية.

جـ- يؤدى إنتشار الفقر فى الدول النامية إلى إضعاف النساء فى مجال الأعمال الفنية والمهنية.

د- يفضي إنتشار الفقر إلى إضعاف النساء فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الإقتصادية مقارنة بالرجل، كما يعبر عنه متوسط دخل النساء مقارنة بمتوسط دخل الرجال.

- وتناولت **دراسة (أحمد الحليمى ٢٠١١): الهشاشة الإجتماعية والبطالة – تفاقم العنف ضد النساء فى المغرب** [٣١]، والتعرف على الأسباب المؤدية لتفاقم العنف، بالإضافة إلى معرفة أنواع العنف ضد النساء فى المغرب، حيث شملت عينة الدراسة ٨٣٠٠ إمرأة تتراوح أعمارهن من ١٨ إلى ٦٤ عامًا تعرضن للعنف فى عام ٢٠٠٩، وقد اشارت نتائج الدراسة إلى أن معدل العنف ضد النساء العاطلات عن العمل أكثر بنسبة ١٤%، حيث جاء العنف النفسى على رأس أنواع العنف بنسبة ٤٨%، متبوعًا بالعنف المتعلق بالحرمان من الحريات الشخصية كحرية إختيار الأصدقاء والخروج من المنزل، و إختيار إحدى أساليب منع الحمل فى المرتبة الثانية بنسبة ٣١%، ثم العنف المتعلق بتطبيق القانون كالحرمان من النفقة أو رؤية الأبناء بنسبة ١٧,٣%، يليه العنف الجسدى بنسبة ١٥.٢%، والجنسى بنسبة ٨.٧%، والإقتصادى بنسبة ٨.٢%، ويأتى بيت الزوجية على رأس الأماكن الممارس فيها العنف بنسبة ٥٥%، بينما الأماكن خارج بيت الزوجية بنسبة ٤٧%، ثم العنف فى الأماكن العامة والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل، هذا وقد أظهرت الدراسة أن العنف الممارس فى الوسط الحضرى أعلى منه مرتين فى الوسط القروى ١٩.٤% مقابل ٩%.

والجدير بالذكر أن المغرب قد سنت قانونًا جديدًا للأسرة فى عام ٢٠٠٤ أعطى للمرأة حقوقًا فى الزواج والطلاق والحضانة، حيث اعتبره عدد من الحقوقيين المحليين والأجانب خطوة كبيرة فى مجال حقوق المرأة فى المغرب، لكنهم يرون أنه بالرغم من ذلك يبقى ناقصًا، خاصة مع إنتشار الجهل والأمية فى أوساط النساء

المغربيات، وكذلك تفشى الفقر والبطالة مما يعرقل تطبيق القانون أو يجعل النساء جاهلات بحقوقهن.

(ب) دراسات عن بعض بلدان العالم:

وفى دراسة (Kalaca Seibel 2010): العنف ضد المرأة: تصور المرأة الأكاديمية فى إسطنبول[٣٢]، تمثل الهدف في استكشاف آراء النساء حول العنف ضد المرأة الأكاديمية، إضافة إلى التوصل إلى طرق للحد من العنف، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى مع الإستعانة بالأساليب الكمية والنوعية، حيث شارك فى الدراسة أكاديميون من جامعتين بمدينة اسطنبول، وبلغ عددهم ١١٥ أكاديمى، كما إعتمدت الدراسة على الإستبيان وذلك للتعرف على حالة العنف ضد المرأة، واستخلاص أسباب هذا العنف، والفئات المعرضة للخطر، والآراء حول الحلول.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المرأة غير العاملة ذات الوضع الإجتماعى والإقتصادى المنخفض هى الأكثر عرضة لخطر العنف، إضافة إلى أن العنف النفسى هو الأكثر إنتشارا ضد النساء المتعلمات، بينما العنف الجسدى هو الأكثر إنتشارا بين النساء غير المتعلمات وغيرالعاملات وذلك بنسبة ٧٤%.

ثالثًا- أهم النتائج والاستخلاصات:

للعنف ضد المرأة أشكالًا متعددة ومتنوعة، يصعب جمع وتصنيف وتحليل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة به بالقدر الذي يسمح بإصدار إحصائيات دقيقة بشأنه، إذ تسهم المنظومة الثقافية والدينية والأسرية، وكذا حالات عدم الإبلاغ فى التغطية على الكثير من حالات العنف الممارس ضد المرأة، لكننا حاولنا عرض نماذج واحصاءات فى ضوء الدراسات السابقة أو الأدبيات التى تناولت بالدراسة هذه الظاهرة وأشكالها وأسبابها ومظاهرها والعوامل المؤدية إليها، وذلك على الصعيد

العربي والعالمى ليكون ذلك مؤشرًا على مدى إتساع وتنوع وانتشار ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة.

هذا وبعد أن عرضنا لبعض ما تيسر للباحثة الاطلاع عليه من تراث بحثى يختص بهذه الظاهرة على الصعيدين العربي والعالمي، فإن بالإمكان بلورة عدة استخلاصات، وذلك على النحو التالى:

١- توصلت معظم الدراسات إلى أن أكثر أنواع العنف الممارس ضد المراة شيوعآ فى المجتمعات العربية، هو العنف اللفظى، والنفسى، والجسدى، والإقتصادى، أما فى المجتمعات الغربية فإن أكثر أنواع العنف إنتشارآ ضد المرأة يتمثل فى الإعتداءات الجنسية، حيث أكدت نتائج الدراسات العالمية إنتشار ظاهرة العنف الجنسى وحالات الإغتصاب، خاصة فى المجتمعات الأوربية، فعلى الرغم من تقدم هذه المجتمعات، إلا أنها لا تخلو من أشكال العنف الممارس ضد المرأة، والجدير بالذكر أن هذه المجتمعات الأوروبية تتصدر قائمة التقارير والإحصاءات العالمية فى ممارساتها للعنف الجنسي ضد المرأة.

٢- أكدت نتائج الدراسات أن حرمان المرأة من بعض الوظائف، وتفضيل الرجل عليها يعد شكلآ من أشكال ممارسة العنف ضدها فى مجتمعاتنا العربية، مما ينتج عنه حرمانها من بعض حقوقها الإجتماعية والثقافية والسياسية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم مساواة المرأة بالرجل فى الأجر الذى تتقاضاه عن نفس العمل في بعض المجتمعات الغربية يعد شكلآ من أشكال ممارسة العنف ضد النساء؛ فعلى الرغم بما تتسم به هذه المجتمعات من مدنية وحداثة ومناداة بالمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإنها تعانى عديدًا من المشكلات الإجتماعية وأشكال من التمييز بين مواطنيها حسب النوع.

٣- تشير البيانات التى تصدرها المنظمات الدولية المهتمة بشئون المرأة وقضاياها، فضلًا عن بعض منظمات المجتمع المدنى إلى أن هناك أكثر من ٢٠% من نساء العالم يتعرضن للضرب والتعذيب والإغتصاب من قبل أفراد أسرهن أو رؤسائهن فى العمل، وذلك وفق بيانات منظمة العفو الدولية فى تقاريرها المتعاقبة عن أحوال النساء فى العالم، حيث قالت المنظمة فى تقرير لها بعنوان:أجساد مكسورة وعقول مشتتة، إن العديد من حكومات العالم تتجاهل ما تتعرض له المرأة من تعذيب. هذا بالإضافة إلى ما ينقله تقرير المنظمة عن البنك الدولى من أن واحدة من كل خمسة نساء تتعرضن لإعتداء جسدى أو جنسى، حيث أكدت معظم الدراسات إنه فى الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض إمرأة للضرب كل ١٥ ثانية، وإمرأة للإغتصاب يوميًا، وبحسب تقرير منظمة اليونيسيف فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم فى ضرب النساء بنسبة ٣٠%، تليها بريطانيا بنسبة ٢٢%. هذا وقد أظهرت بعض الدراسات فى جامعة هارفارد عن الصحة النفسية فى البلاد النامية أن نسبة النساء اللاتى تعانين من الإضطرابات النفسية التى يسببها العنف تبلغ ٦.٦% ضعف ما يصيب الرجال.

وبشكل عام، فإن ممارسة العنف الجسدى، بأشكاله المختلفة ضد المرأة،لا يفضي إلى مشكلات جسدية فقط، بل ونفسية أيضًا، فضلاً عن مشكلات الصحة الإنجابية.

٤- وكما أوضحت الدراسات السابق عرضها والتى تناولت **عنف الرجل ضد المرأة**، أن ما بين ٢٠% و ٦٠ % من النساء فى الدول النامية تعرضن للضرب من أزواجهن، وأن ٣٥% من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذا العنف، إذ أن هناك ٦٩.١% من النساء يتم ضربهن فى حالة

الرد على الزوج بلهجة لا تعجبه، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي طبقت على ٧٠٠٠ زوجة فى الريف والحضر، حيث تبين أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية، وأن نسبة من يتعرضن للضرب من أزواجهن فى الأردن بصورة دائمة تتراوح بين ٢٨.٦% وفى تونس كانت ٤٧.٦%، حيث يعتقد ٤٤.٩% من الرجال، و٣٠% من النساء أنه من الطبيعى أن يضرب الرجل المرأة من أجل تقويمها.

وبشكل عام، فإن المرأة التى يمارس ضدها العنف الجسدى والأسرى بصورة متكررة هى أكثر النساء تقبلا للعنف من قبل الزوج، خاصة فى المجتمعات العربية.

٥- أظهرت نتائج الدراسات التى تناولت **عنف العادات والتقاليد ضد المرأة**، أن الفهم الخاطئ للدين، والفقر، والنظرة المجتمعية التقليدية والنمطية لدور المرأة فى إطار تنشئتها تنشئة تدعو إلى السلبية والخضوع، تؤدى إلى ممارسة السلوك العنيف ضدها، وذلك على الصعيد العربى، حيث تبرر تلك العوامل كافة للزوج الحق فى ممارسة العنف ضد المرأة، وأن للأسرة الحق فى التدخل فى حياة المرأة الأسرية (الزوجية)، وذلك وفقآ لإعتبارات إجتماعية وثقافية ترتبط بخصوصية المجتمعات العربية.

- أما في المجتمع الأوروبى فهناك قدر من القبول بالعنف الأسرى ضد المرأة، إذا ما تغاضت المرأة عن حقها، كما يتم إلقاء اللوم عليها أيضًا، وهناك خلط بين كون هذه المرأة التى يقع عليها العنف ضحية أم جانية، ومن ثم توجد عوامل إجتماعية متشعبة ترتبط بالمرأة التى تتعرض للعنف الأسرى داخل المجتمع الأوروبى.

٦- كما أشارت بعض نتائج دراسات **ظاهرة تأنيث الفقر كأحد أوجه العنف ضد المرأة،** إلى أهمية الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية لظاهرة تأنيث الفقر، وتوضيح العوامل المسببة أو المؤثرة على فقر النساء، إجتماعيًا وإقتصاديًا وثقافيًا، وتفاقم العنف الموجه ضد النساء العاطلات عن العمل. كذلك وجود علاقة إرتباطية بين الفقر والعنف، خاصة لدى المرأة المعيلة، وإن إنتشار الفقر يؤدى إلى إضعاف النساء فى النواحى الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والمهنية، بالإضافة إلى أن النساء غير المتعلمات، وغير العاملات وذوات المستوى الإجتماعى والإقتصادى المنخفض، هن أكثر عرضة لخطر العنف الذى يمارس ضدهن. كما أن حرمان المرأة من التعليم، خاصة فى المجتمعات العربية، يعد شكلاً من أشكال ممارسة العنف ضدها، فضلاً عن أنه يشكل تحدياً لأهداف التنمية المستدامة.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

خاتمة:

لا شك أن العنف ضد المرأة يمثل عائقًا أساسيًا فى مواجهة الجهود التى تبذل على المستويات المحلية والعالمية لدعم برامج التنمية والتى يشكل فيها التخلص من الفقر عمومًا، ومن فقر النساء على وجه الخصوص حلقة مركزية، وفى الوقت الذى يعد الحق فى التعليم عنصرًا أساسيًا من حقوق الإنسان، كما هو مبين فى الشرعة الدولية لحقوق الانسان، فإننا نلحظ إرتباطًا جدليًا بين هذه المفاهيم الثلاثة: التعليم – العنف – الفقر، حيث تتأثر بعضها ببعض وتساهم إخفاقاتها فى دعم غيرها من العناصر، ومن ثم لا يمكن إعتبار العنف ضد المرأة قضية هامشية فى سياق عملية التنمية عمومًا، حيث أكدت معظم الدراسات أن إستخدام الرجل للعنف يؤدى لنتائج أبعد بكثير من جدران المنزل، حيث أن الرجل بإستخدامه للعنف يمنع المرأة مباشرة أو غير مباشرة من إكتساب حقوقها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية ويتفاعل كما تلاحظ الدراسات كل من الفقر والعنف فى مركب دائرى من السببية، حيث أن الفقر يمكن أن يكون عاملاً أساسيًا فى عجز المرأة عن مواجهة العنف الذى تواجهه، وهنا نتحدث عن العنف بأشكاله المختلفة؛ الجنسي والإقتصادى والنفسى والجسدى، كما أن العنف قد يكون سببًا رئيسًا فى حرمان المرأة من الوقوع فى الدائرة الخبيثة للفقر؛ فالفقر يقلل من قدرة النساء على مواجهة الإضطهاد الذى تتعرض له.

إن العنف ضد المرأة وباء عالمى يهدد حياة النساء والفتيات ويتسبب فى مجموعة واسعة من الأثار السلبية ليس فقط بالنسبة لهن، بل أيضًا لأطفالهن ومجتمعاتهن المحلية، ويشكل إنهاء هذه الآفة جزءًا لا يتجزأ من تنمية رأس المال البشرى للمرأة وإطلاق العنان لمساهمتها فى التنمية الشاملة المستدامة.

الهوامش

1-www.un.org 3/1/2019

2- http://arabic.euonews.com 24-11-2017

٣- رشا على محمد، العنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراة ٢٠١١ https://Scholr.najah.edu,default>Files٢٠١٩/١/١٦

٤- أمل سالم العواودة،العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى، دراسة إجتماعية لعينة من الأسر فى محافظة عمان، مكتبة الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٣.

٥- وزارة التخطيط العراقية، تقرير مسح الأسرة فى العراق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بغداد، ص ص: ٢٧-٢٨.

٦- ربا عنان سعد، العنف ضد المرأة فى مكان العمل فى المؤسسات الحكومية والخاصة فى مدينة جنين، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية - نابلس- فلسطين ٢٠١٥

7-James, An Ecological Transactional Understanding of community violence: Theoretical perspectives, study submitted To Education resources Information center UK 2003.

8-Sanon S, Jain D, sadowskil, Hunler Violence against women in India: evidence from area Maharashtra, India. Rural Remote Health, (2004).

9-Sieger, Karin, Rojas-vilches, Angela: McKinney, cliff, Renk, Kimberly. The Effects and Treatment of community violence in women and Adolescents, study submitted to the university of central Florida, USA 2004.

10- Multi-country study on woman health and domestic against woman, summary report of initial results on Prevalence, health outcomes and women's responses, Geneva, World Health (WHO) 2005.

11- Violence against women,4-7- 2018, www.women kind.org.uk .25/9/2019

١٢- ناهد رمزى، عادل سلطان، المجلة الإجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير - ابريل ٢٠٠٠.

١٣- رندا يوسف محمد وآخرون، العنف ضد المرأة فى محافظة أسيوط، قسم المجتمع الريفى والإرشاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٥.

١٤- إفراج جاسم محمد العزاوى، العنف الأسرى ضد الزوجة، دراسة ميدانية فى مدينة بغداد، ط١ ٢٠١٢، بغداد، ص ص ١٨١-١٨٢.

١٥- إبراهيم محمد الكعبى، العوامل الإجتماعية للعنف الأسرى فى المجتمع القطرى، مجلة جامعة دمشق دمشق،،المجلد ٢٩، العدد ٣+٤، ٢٠١٣.

16 - Guerra, NG: Huesmann, LR: spindler, a community violence exposure, social cognition, on women in Slums, UK PUBMED CANTRAL, UK, Research Paper, online, Available:

http: // UK Pmc. Ac. UK/ abstract/ MED 114552414 2003

17- Gracia, Enrique, Herrero, Juan Acceptability of domestic violence against Women in the European Union: a multilevel analysis, study submitted to university of Valencia, Spain 2010.

28/9/2019 www.woh.int- 18-

١٩- منى غانم وآخرون، العنف الواقع على المرأة فى الجمهورية العربية السورية، الإتحاد النسائى، دمشق ٢٠٠٥.

٢٠- أسماء جميل رشيد، العنف الإجتماعى – دراسة لبعض مظاهره فى المجتمع العراقى – مدينة بغداد نموذجاً، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٧، ص ص ١٦٠ – ١٦٤.

٢١- محمد الحاج، العنف ضد المرأة فى المجتمع الفلسطينى، ٢٠١٣ https://Scholr.najah.edu,default>files ٢٠١٩/١/٧

٢٢- عصام محمد منصور، العنف الأسرى فى مدينة عمان، دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربوية والنفسية، مجلد ١٢، العدد ٧، ٢٠١٤.

٢٣- سارة بنت فواز الحربى، عنف الرجل ضد المرأة فى المجتمع السعودى، كلية الأداب قسم الدراسات الإجتماعية، جامعة الملك سعود، دكتوراة ٢٠١٥.

24- 20/9/2019 www.Eurosatat.com

25- Gender 20-3-2019 /www.worldbank.org

٢٦- أحمد جابر، جدلية التعليم، العنف والفقر،مقال، ٢٠١٣. 28/9/2019 htt://www.arab48.com

٢٧- ليلى الكردى، الفقر فى مقدمة أسباب العنف ضد المرأة،مقال، عمان – سبتمبر ٢٠٠٩ https://www.addustour.com .28/9/2019

٢٨- مرفت صدقى عبد الوهاب، أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة فى ظل تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية،القاهرة، ع ٩٤ (١)، ٢٠١٦.

٢٩- مشيرة العشرى، تأنيث الفقر بين الواقع الإقتصادى وغياب العدالة الإجتماعية، مجلة العلوم الإجتماعية، المركز الديمقراطى العربى، المانيا، برلين، العدد ٢ – ديسمبر ٢٠١٧.

٣٠- على عبد القادر على، إنتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء فى الدول العربية،٢٠٠٥ www.arab-hdr.org>papers>gadirali2 ٢٠١٩/٩/١٩

٣١- أحمد الحليمى. الهشاشة الإجتماعية والبطالة – تفاقم العنف ضد النساء فى المغرب، ٢٠١١. https://ara.reuters.com ٢٠١٩/٩/٢١

32- Kalaca, Sibel: Dundar, violence against Women: The perspective of academic women, BMC public Health, Istanbul. On Line, Available at:

http: // www.biomedcentral.com/ 1471-245811014901 abstract, 2010-19/9/2019

middle east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504